تعرف إلى تفاصيل اختطاف 7 طلاب وإخفائهم قسريًا

الأحد 17 ديسمبر 2017 01:12 م

استمرارًا لجرائم الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري لشباب مصر ضمن جرائم العسكر التي تستدعي المحاكمة امام محكمة الجنايات الدولية لما تمثله من جرائم توصف بأنها ضد الانسانية من قبل منظمات حقوق الإنسان؛ كشف أسرة طالب بجامعة الأزهر أمس عن اعتقاله وإخفاء مكان احتجازه دون سند من القانون

وأفادت أسـرة "محمـد حمـدي علي" الطالب بكليـة الـدراسات الإسـلامية بجامعـة الأزهر، أحـد أبناء مدينـة الطامية بمحافظة الفيوم، أنه منذ اعتقال نجلهم أمس السبت 16 ديسمبر تم اقتياده لجهة غير معلومة حتى الآن دون معرفة أسباب ذلك محملة قوات أمن الانقلاب مسئولية سلامته.

أيضًا منـذ اختطاف كل من إبراهيم طارق الفرقـة الثالثـة كليـة الهندسـة، أحمد البسطويسـي خريج كلية الطب البيطري، من قبـل قوات أمن الانقلاب بتاريـخ في 28 نوفمبر الماضـي من شـارع عبـاس العقـاد بالقـاهرة، ولا يزال مكانهما مجهولاً حتى اللحظة رغم البلاغات والتليغرافات التي تم تحريرها من قبل ذويهم وهو ما يزيد من المخاوف والقلق البالغ على سلامتهما.

ومنذ 30 نوفمبر الماضـي أيضًا ترفض عصابة الانقلاب الكشف عن مصـير "عمر محمد مصـطفى، محمد مجدي النجار" خريجي كلية التجارة بعد اختطافهما دون سند من القانون ضمن جرائم الإخفاء القسري التي لا تسقط بالتقادم.

واسـتنكرت منظمـة هيومـان رايتس إيجيبت اسـتمرار الجريمـة ذاتهـا بحـق "أيمن جـبر" منـذ اختطـافه من قبـل قـوات أمن الانقلاـب من أمام مديريـة الطب البيطري بطنطا صـباح يوم الأحـد الموافق 3 ديسـمبر الجـاري دون التوصل لمكان احتجازه، وسط تخوف أسـرته من تلفيق أي قضايا ضـده أواغتياله بـدعوى تبادل إطلاق النار كما يحدث مع كل من يختفي قسـريًا خلال الأشهر الماضية.

كما طالبت المنظمـة ذاتها بالكشف عن مصـير "محمـد سامي محمد السـيد"، البالغ من العمر 22 عامًـا، وتم اختطافه من قبل قوات أمن الانقلاب بتاريـخ 28 توفمبر 2017 ، دون سـند من القانون، من مقر سـكن الطلبة بالتجمع الخامس، ولم يعلم ذووه مكان اعتقاله ولا سبب اعتقاله حتى الان.

يـذكر أن محمـد سامي من أبناء كفر شـكر - محافظة القليوبية، طالب بالفرقة الرابعة بكلية الحاسـبات والمعلومات بالقاهرة الجديـدة، واعتقل معه اثنان من أصدقائه، وتقدم ذووه ببلاغات للجهات المعنية بحكومة الانقلاب، ولم يتم الرد عليهم، كما لم يتم عرضه على النيابة، أو أي جهة تحقيق، حتى الآن مما يزيد تخوفهم عليه.

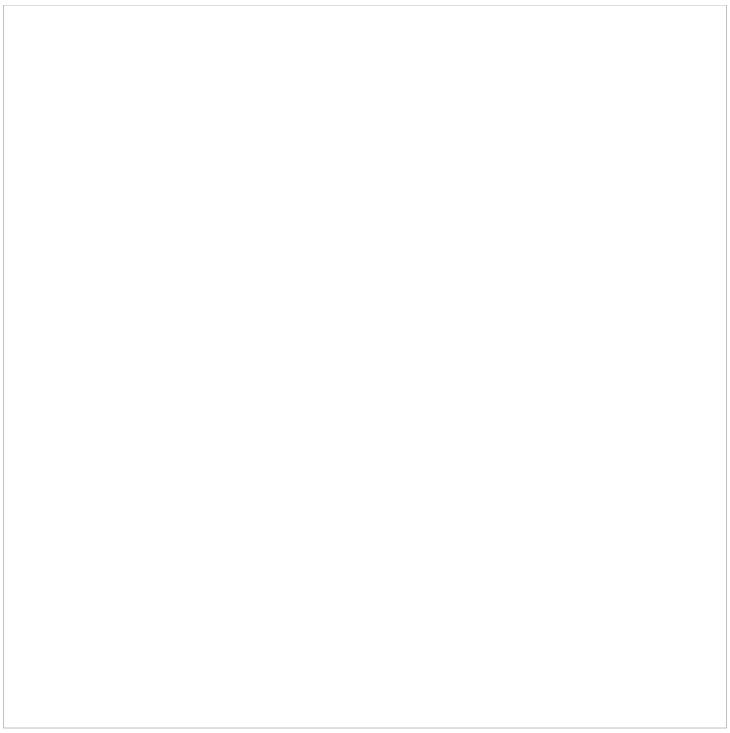

تأتي هـذه الجرائم بما يخالف الإعلان العالمي لحماية جميع الأشـخاص من الإخفاء القسـري، خاصة المادة الرابعة من الإعلان والتي تؤكـد أنه يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسـري جريمـة يعاقب عليها بالعقوبات المناسـبة التي تراعى فيها شدة جسامتها في نظر القانون الجنائي.

وتتجاهل عصابة الانقلاب المطالبات الحقوقية بالكشف عن مصـير المختفين قسريًا وإطلاق سراحهم بشكل فوري ومحاسبة المتسـببين في إخفائهم قسريًا، كما نصت على ذلك المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري، والتي تنص على أنه بالإضافة إلي العقوبات الجنائية الواجبة التطبيق، يجب أن تترتب علي أعمال الاختفاء القسري المسئولية المدنية لمرتكبيها والمسئولية المدنية للدولة أو لسلطاتها التي نظمت عمليات الاختفاء المذكورة أو وافقت عليها أو تغاضت عنها، وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية الدولية للدولة المعنية وفقًا لمبادئ القانون الدولي.